أوراق البدائل

إصلاح العلاقات المدنية – العسكرية

باسم فتحي

باحث وناشط سياسي

منتدى البدائل العربي للدراسات (A.F.A)

العنوان: شقة ٤. الطابق الرابع. ٥ شارع المساحة. الدقي. القاهرة (ج.م.ع)

Website: www.afaegypt.org

Mail: info@afaegypt.org

Telefax: +202-37629937

Twitter: AFAlternatives

Facebook : https://www.facebook.com/AFAlternatives

إصلاح العلاقات المدنية – العسكرية

باسم فتحي

باحث وناشط سياسي

هذه الأوراق تصدر بصفة غير دورية

وهي نتاج سيمنار داخلي ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات

المحتويات

تعريف بالمؤلف: ٣

شكر وعرفان: ٣

مقدمة ٤

إصلاح العلاقات المدنية العسكرية كجزء من سياق التحول الديمقراطي: ٥

مستويات التدخل العسكري في الشأن السياسي ودرجات الاستقلالية السياسية: ٦

ماذا يعني تحديدا التحول الديمقراطي للمؤسسة العسكرية: ٧

العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي للمؤسسة العسكرية في الحالة المصرية: ٨

السمات الأساسية ومجالات الاهتمام الجوهرية للمؤسسة العسكرية في النظام المصري: ٨

نظرة إلى اقتصاد المؤسسة العسكرية ٩

استقلالية اقتصاد المؤسسة العسكرية ١٠

خاتمة وتوصيات: ١١

المراجع ١٢

نشر وتوزيع

رقم الإيداع: ١٨٥٣٨ / ٢٠١١

+2 01222235071

rwafead@gmail.com

www.rwafead.com

تعريف بالمؤلف:

باسم فتحي هو ناشط سياسي ومدني شارك في تأسيس مجموعة من الحركات الشبابية التي عملت من أجل الديمقراطية في مصر في عهد مبارك، وعمل مديرا للمشروعات والبرامج في مجموعة من منظمات المجتمع المدني التي تعمل من أجل الديمقراطية. يركز باسم فتحي اهتمامه بعد ثورة يناير على العلاقات المدنية العسكرية وإصلاح القطاع الأمني وعملية الانتقال الديمقراطي.

شكر وعرفان:

أود أن أشكر د. عمرو الشوبكي وأ/ محمد العجاتي ومنتدى البدائل على إتاحة الفرصة لي لعرض تلك الورقة، كذلك أود أن أشكر الباحثات المميزات رابحة سيف ونادين عبد الله وخلود خالد على إمدادي بالعديد من الأوراق البحثية المتعلقة بالموضوع، وكذلك ينبغي لي أن أشكر د. نانسي عقيل على مساعدتي في الحصول على عدد من المراجع المتعلقة بالموضوع. وأخيرا شكر عساه أن يصل إلى محمد بريك وخوان لابوردا واستيفان جيورماتي وأستاذ الرياضيات ووزير الدفاع يانوش أونيكيفيتش على إلهامي للبحث في هذا الموضوع الهام.

مقدمة

لا يمكننا صياغة تعريف جامع مانع لما يمكن تسميته بالنموذج الأمثل لإدارة العلاقات المدنية العسكرية ديمقراطيا، حيث أن لكل ديمقراطية من ديمقراطيات العالم المستقرة نموذجا يحكمه السياق التاريخي والاستراتيجي للدولة وعادات وأعراف تلك الدولة.[١] كذلك فإن جهود البحث في مجال العلاقات المدنية العسكرية كأحد مجالات العلوم السياسية لم تبدأ قبل نهايات الحرب العالمية الثانية وعلى خلفية بعض الإشكالات التي أثارتها معارك تلك الحرب ولو ظهرت من قبلها بقرن ونصف مجموعة من المحاولات لصياغة تلك العلاقة من منظور استراتيجي وليس من منظور سياسي. إلا أنه يمكننا أن نميز اتفاقا بين الباحثين والمهتمين بمسائل الانتقال نحو الديمقراطية على كون نجاح إصلاح المؤسسات الأمنية المتمثلة في الشرطة والجيش وأجهزة المخابرات من عدمه هو أحد أهم النقاط الفاصلة في إنجاح أو إفشال عملية التحول الديمقراطي كون تلك الأجهزة تحتكر من السلاح والتنظيم المركزي والمعلومات ما يجعل إصلاحها عاملا مرجحا في إعادة صياغة معادلة العلاقات المؤسسية في الدولة وأيضا كونها الأدوات القمعية للدولة التي كانت تمثل قلبها الصلب وأداتها في إخضاع معارضيها ما يدفعها للتماهي مع فساد النظام السياسي بل والاستفادة منه ومقاومة تغييره.[٢] يمكننا أيضا أن نميز اتفاقا بين الباحثين والمهتمين على مجموعة من المعايير والممارسات المستقرة التي تمثل خطوطا عريضة تمكننا من أن نصف العلاقة بين الدوائر المدنية والعسكرية في دولة ما بأنها ديمقراطية أو غير ذلك.

في مؤتمر عقد في مدريد في عام ٢٠٠١ لمناقشة مسألة الانتقال والتثبيت الديمقراطي بحضور الرؤساء والرؤساء السابقين للدول وحكومات الدول التي شهدت تحولا ديمقراطيا في الربع الأخير من القرن العشرين خلصت جلسة توصيات المؤتمر فيما يخص دور القوات المسلحة في الدول الديمقراطية إلى أن الإدارة الديمقراطية للقوات المسلحة هي مسألة حاسمة في مسألة تثبيت الديمقراطية وأن الامتيازات العسكرية والاستقلال السياسي للمؤسسة العسكرية هي أمور مناقضة للحكم الديمقراطي حيث أنها تحفظ جيوبا للقوى خارج سلطات الكيانات المنتخبة.[٣] ينبغي هنا أن نفرق بين الاستقلالية المؤسسية التي تشير إلى الاستقلال المهني المقتصر على الجيش بسبب طبيعة عمله وخبرته بهذا العمل وبين الاستقلالية السياسية والإدارية بمعنى الخروج من حيز إدارة والرقابة المدنية وتصرف الجيش كسلطة فوق السلطة.[٤] وتمارس السلطات المدنية سلطتها العليا على مسائل الدفاع عن طريق مجموعة من الآليات منها بشكل أساسي: ١) دور البرلمانات في مناقشة وتعريف سياسات الدفاع وتمديد ذلك إلى مشاركة قطاعات المجتمع المدني المختلفة في مناقشة تلك السياسات. ٢) إنشاء وزارة مدنية للدفاع لها كافة الصلاحيات في تحديد وتطبيق سياسات الدفاع. ٣) شفافية التمويل والإدارة في شئون الدفاع.[٥]

---

(١) أجنيزسكا جوجوليفيسك، إعادة بناء العلاقات المدنية العسكرية في بولندا وأوكرانيا وروسيا (بالإنجليزية)، وارسو: ١٩٩٨

(٢) محمد بريك، العلاقات المدنية العسكرية واستحقاقات الثورة، ورقة بحثية غير منشورة. ٢٠١١

(٣) مؤتمر الانتقال والتثبيت الديمقراطي (بالإنجليزية)، فريدا، مدريد: ٢٠١١.

(٤) رباب المهدي، العلاقات المدنية العسكرية في مصر، أوراق البدائل، القاهرة :٢٠١١.

(٥) مؤتمر الانتقال والتثبيت الديمقراطي، مرجع سابق.

إصلاح العلاقات المدنية العسكرية كجزء من سياق التحول الديمقراطي:

١. يجب أن نفهم عملية إصلاح المؤسسة العسكرية والعلاقات المدنية العسكرية في إطار أنها لا يمكن أن تأتي منعزلة عن عملية الانتقال الديمقراطي بشكل عام؛ فإذا كانت عملية الانتقال ككل تسير إلى الأمام فيمكننا حينها تطوير عملية إصلاح المؤسسة العسكرية، ولكن إذا كانت عملية الانتقال تسير ببطء أو تتراجع فعندها لا يمكن الحديث عن إصلاح الجيش كعملية منفصلة. وربما –وربما لا- يفسر ذلك السر وراء تباطؤ عملية الانتقال الديمقراطي في مصر لما قد يعنيه ذلك من فتح الآفاق أمام الحديث عن إصلاح المؤسسة العسكرية بما قد يضر بمصالحها في الوضع القائم.[٦]

٢. لا يمكن الحديث عن إصلاح المؤسسة العسكرية في بيئة يغيب عنها التوافق بين القوى السياسية المحسوبة على معسكر الإصلاح، أو بين مؤسسات الدولة المختلفة المنتخبة ديمقراطيا،[٧] حيث يجب أن يرى العسكريون توافقا واتحادا بين القوى السياسية حول ضرورة تحقيق الإصلاح المنشود. يجب أن يكون ذلك من خلال توافق وطني جامع بعيدا عن الصفقات الثنائية التي تمكن العسكريين من النفاذ من بين شقوق الاختلافات التي تقع بين الأطروحات المختلفة للقوى السياسية خلال تفاهماتها الثنائية مع العسكريين.[٨]

٣. يجب أن يكون ذلك التوافق السياسي مدعوما مجتمعيا، فبجانب طرفي الصراع هناك طرف ثالث يجب أن يؤخذ في الحسبان هو المجتمع،[٩] فكما أن العلاقة بين المؤسسات الديمقراطية هي أحد العوامل المرجحة في إنجاح عملية الإصلاح العسكري فإن علاقة الدعم من جانب المجتمع لمؤسساته المنتخبة هي أيضا عامل مرجح آخر في مسار الإصلاح العسكري.

في هذا الإطار فإن تبني أي من القوى السياسية المتنافسة أو مؤسسات الدولة الديمقراطية لرؤية مؤداها أن على المؤسسة العسكرية أن تتدخل لحماية مصالحها أو رؤيتها الخاصة يعد أمرا ضارا للغاية بمسألة التحول الديمقراطي في مجال العلاقات المدنية العسكرية، وينسحب ذلك في الحالة المصرية على كل من المجموعات الإسلامية والعلمانية التي قررت في فترة ما من فترات التحول الاستعانة بالمؤسسة العسكرية لتمرير رؤيتها الخاصة في مقابل رؤية خصمها التقليدي. إن خطأ شبيها قد أفشل أولى محاولات الإصلاح العسكري في بولندا في عام ١٩٩١، حيث قامت لجنة مختصة بناء على تعليمات رئيس الوزراء بتقسيم قطاع الدفاع إلى قسم مدني يتمثل في وزارة الدفاع يختص بالأمور الإدارية والرقابية وقسم عسكري يتمثل في قيادة الأركان ويختص بالشئون الفنية، ولم ينجح ذلك النموذج مع تضخم الجزء العسكري مرة أخرى واستقلاله وعدم تعاونه مع الجزء المدني الإداري وبخاصة في ظل سعي الرئيس ليخ فاونسا إلى استمالة الجيش عن طريق رئيس الأركان متجاوزا الحكومة المتمثلة في وزارة الدفاع.[١٠]

٤. إن الوسيلة المثلى لجعل الجيش بعيدا عن السياسة هي أن تجعل الديمقراطية تعمل كما يقول لاري دايموند؛ فدعم القدرات المؤسسية وأساليب حل المشكلات ديمقراطيا هو ما يقوم بتثبيت شرعية المؤسسات

---

(٦) نارسيس سيرا، انتقال المؤسسة العسكرية (بالإنجليزية)، مطبوعات كامبريدج، كامبريدج: ٢٠١٠.

(٧) المرجع السابق.

(٨) محمد بريك، العلاقات المدنية العسكرية واستحقاقات الثورة، مرجع سابق

(٩) نارسيس سيرا، انتقال المؤسسة العسكرية، مرجع سابق

(١٠) أجنيزسكا جوجوليفيسك، إعادة بناء العلاقات المدنية العسكرية في بولندا وأوكرانيا وروسيا، مرجع سابق.

الديمقراطية في مقابل المؤسسة العسكرية.[١١] وفي الحالة المصرية يكون من الضروري أن نشدد على ضرورة أن تسعى القوى السياسية إلى تفعيل مؤسسات دولة محايدة وديمقراطية بدلا من محاولة ابتلاعها أو احتلالها من الداخل وتوجيها نحو خدمة فكرة بعينها أو تيار دون غيره، بل على العكس فينبغي أن يكون هدف ما بعد إسقاط حكم استبدادي هو تقليص مساحة سلطة مؤسسات الدولة على حياة المواطنين لتترك الصراعات الفكرية كي يحسمها التنافس الحر في ساحة المجتمع دون أن تستخدم بواسطة طرف ضد الآخرين.[١٢]

في هذا الإطار فإن خطأ شبيها قد حدث في ألبانيا ما بعد التحول في مجال الإصلاح المؤسسي وبخاصة القطاع الأمني قد أدى انهيار مؤسسات الدولة بالكامل ودخول البلاد في دوامة من التمرد والفوضى؛ فقد قام الحزب الذي حاز الأغلبية بعد إجراء أول انتخابات حرة في ألبانيا عام ١٩٩٢ بإقصاء منافسيه عن عملية الإصلاح والتضييق على الإعلام والمجال العام وتسييس الإصلاح المؤسسي بحيث أن قام بإقصاء المسئولين التكنوقراطيين من الجهاز الأمني من مواقعهم واستبدالهم بعناصر لا تتميز بذات الكفاءة ولكن تتميز بالولاء للحزب الحاكم الجديد، وهو ما أضعف القطاع الأمني وسائر المؤسسات وأدى إلى انهياره وانهيار الدولة بالكامل.[١٣]

مستويات التدخل العسكري في الشأن السياسي ودرجات الاستقلالية السياسية:

من حيث طبيعة التدخل:

بداية سنقوم بعرض حدود التداخل الوظيفي بين المؤسسات المدنية المنتخبة وبين المؤسسة العسكرية بحيث أن تتضح أثناء مناقشة درجات التدخل ما يجب على الجيش أن يقوم به وما لا يجب أن يقوم به في إطار العلاقة المدنية العسكرية في دولة ديمقراطية. ويقسمها محمد بريك إلى أربعة دوائر هي: ١) دائرة تدخل العسكريين في الشأن السياسي التنافسي؛ وهي منطقة محرمة على التدخل العسكري في كافة الدول الديمقراطية. ٢) دائرة قيام العسكريين بمهام مدنية خاصة في حالات الكوارث والانفلات الأمني؛ ولا ينبغي أن يتم ذلك إلا بناء على طلب القيادة المدنية وتحت رقابة مدنية صارمة وفي أضيق الحدود. ٣) دائرة تدخل العسكريين في صياغة وتطبيق سياسات الأمن القومي؛ وللعسكريين دور محوري في تلك الدائرة ولكن في حدود القيادة المدنية التي يكون لها الرأي الأخير في تحبيذ الاختيارات الإستراتيجية. ٤) وأخيرا، دائرة الإستراتجية العسكرية وتحديد الأطر الإدارية والقيادية في الشأن العسكري؛ والتي ينبغي بها مراعاة البعد المهني والخبرة العسكرية مع ضرورة الخضوع للقيادة المدنية أيضا. وهذه بشكل عام هي الحالة المثلى لما يجب أن تكون عليه العلاقة المدنية العسكرية في الدول الديمقراطية مع اختلاف التفاصيل وفقا لطبيعة السياق.[١٤]

---

(١١) نارسيس سيرا، انتقال المؤسسة العسكرية، مرجع سابق.

(١٢) عمرو عزت، "مقترح للإيمان بنظرية مؤامرة مختلفة"، المصري اليوم ٢٠١٢/٤/٢٧.

(١٣) ماريولا كيساركو وبيسنك باكا. "إصلاحات القطاع الأمني في ألبانيا"، في "الديمقراطية المؤجلة: عقبات أمام الانتقال السياسي"، المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية ويوروبيم. ٢٠١١.

(١٤) محمد بريك، العلاقات المدنية العسكرية واستحقاقات الثورة، مرجع سابق.

من حيث درجة التدخل:

قسم صامويل فاينر مستويات التدخل العسكري في السياسات إلى أربعة مستويات هي من الأدنى للأعلى: ١) التأثير. ٢) والضغط أو الابتزاز. ٣) الاستبدال. ٤) الإحلال. وطرح فاينر خلال ذلك أن المستوى الأول في هذه المستويات الأربعة وهو مستوى التأثير على السلطة المدنية يعد وسيلة دستورية ومشروعة ولا غبار عليها ولا تتعارض مع السيادة المدنية حيث لا يصنف ذلك المستوى على أنه يشكل خطرا عسكريا على العملية الديمقراطية. أما المستوى الثاني وهو مستوى الضغط الذي قد يصل لحد الابتزاز عن طريق تصيد الأخطاء والتهديد بالعقوبات أو التحرك فيعد بداية لاختراق للمسار الدستوري، ثم يليه بعد ذلك التدخل بالفعل المباشر عن طريق الانقلاب الذي يعقبه استبدال القيادة المنتخبة بقيادة أخرى أو البقاء مكانها.[١٥]

ويفصلها نارسيس سيرا إلى سبعة مستويات هي من الأعلى إلى الأدنى: ١) تحكم العسكريين في السلطة السياسية بشكل كامل. ٢) العسكريون كضامنين للنظام السياسي والتراتبية السياسية. ٣) العسكريون كمحدد للسياسات الحكومية. ٤) العسكريون كمدافعين عن الاستقلالية السياسية والإدارية للمؤسسة العسكرية. ٥) الخضوع الانتقائي للسيادة المدنية. ٦) الخضوع السياسي للسيادة المدنية مع الحفاظ على نسق أيديولوجي لأفراد المؤسسة مغاير للنسق العام للمجتمع. ٧) السيادة المدنية الديمقراطية التامة على القوات المسلحة. وفي حالات الانتقال الديمقراطي ينتقل شكل العلاقة المدنية العسكرية من المستوى الأول إلى المستوى السابع عبر مرحلتي التحول الديمقراطي الذي ينبغي أن يتحقق فيه الانتقال من المستوى الأول إلى المستوى الثالث، ثم مرحلة تثبيت الديمقراطية والذي يتم فيه الانتقال من المستوى الرابع إلى المستوى السابع.[١٦]

ماذا يعني تحديدا التحول الديمقراطي للمؤسسة العسكرية:

مما طرحه نارسيس سيرا يمكننا تلخيص أن مسألة التحول الديمقراطي للمؤسسة العسكرية تتم عبر التقدم على ثلاثة محاور:[١٧]

المحور الأول: هو ما يخص امتيازات وسلطات المؤسسة العسكرية، والذي يكون التقدم فيه خطيا من خلال تقليص درجة التدخل والسلطة للعسكريين من المستوى الأول ـ في نموذج سيرا المذكور بالأعلى ـ والمتمثل في تحكم العسكريين في السلطة السياسية بشكل كامل وحتى المستوى السابع والمتمثل في السيادة المدنية الديمقراطية التامة على القوات المسلحة.

المحور الثاني: هو ما يخص منازعة المدنيين للعسكريين على سلطتهم المستقرة، ويكون التقدم في هذا المحور قِطعيا (بشكل القطع) بحيث يزيد التوتر والنزاع بين السلطة المدنية التي تبدأ في منازعة المؤسسة العسكرية ـ الموجودة في موقع القوة ـ على سلطاتها مع انفتاح آفاق التغيير حتى يصل ذلك النزاع لذروته ثم يبدأ في الهبوط مرة أخرى وقد ترك المؤسسات المدنية المنتخبة في موقع القوة بالنسبة للمؤسسة العسكرية وذلك حتى يتلاشى ذلك النزاع باستقرار الوضع وإتمام عملية الانتقال نحو السيادة المدنية.

---

(١٥) صامويل فاينر، الرجل على صهوة الحصان (بالإنجليزية)، ٢٠٠٢.

(١٦) نارسيس سيرا، انتقال المؤسسة العسكرية، مرجع سابق.

(١٧) المرجع السابق

المحور الثالث: هو محور المهنية ويتعلق بتحديث الجيش وزيادة مهنيته وهي نقطة مرنة تحوي كثيرا من الاختلاف على المستوى الفلسفة وعلى المستوى الفني، فعلى مستوى الفلسفة فهناك اختلافا بين الباحثين في ذلك الأمر حول تعريف المهنية، وعلى المستوى الفني يختلف الأمر بحسب السياق الاستراتيجي ففي الوقت الذي قامت العديد من الدول بخفض أعداد أفراد جيوشها وتسليحها ربما يكون الأنسب لمصر هو العكس في ظل البيئة الإستراتيجية المحيطة بها.

العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي للمؤسسة العسكرية في الحالة المصرية:

خلفية

تتشابك العلاقة بين الجيش والدولة الحديثة في مصر منذ بداية تأسيسها على يد محمد علي في أوائل القرن التاسع عشر إلا أن نجاح حركة الضباط في الاستيلاء على الحكم في ١٩٥٢ قد أضاف للأمر بعدا آخرا رؤى في بدايته كأمر إيجابي فيما يخص مسألة التحديث، حيث رؤي الجيش بقدراته التنظيمية وإحساسه بالواجب وشعوره القومي كأداة مناسبة لدفع عجلة التحديث من حيث التصنيع والمأسسة والتنمية من أجل خلق مجتمع حديث. وقد أظهرت النتائج على الأرض في السنوات الأولى قدرة جيدة لدى العسكريون على رفع الأداء الاقتصادي للدولة وتطوير برامج تنمية البنية التحتية لها، ولكن كان ذلك على المدى القصير. ولكن مع مرور الوقت بدأ ذلك الاقتصاد في التراجع وأصيبت مؤسسات الدولة بالكساد والفتور.[١٨] بدا أن كل ما حدث هو مجرد استبدال طبقة مدنية فاسدة بطبقة أخرى فاسدة أيضا ولكن عسكرية. وبلغ ذلك ذروته بإعادة ترتيب النظام السياسي بعد معاهدة في ١٩٧٩ ليحتفظ العسكريون بما خلفه لهم نظام يوليو من امتيازات مضافا إليها الامتيازات التي رتبها نظام كامب ديفيد. ليترك ذلك التطور نظاما سياسيا لا يمكن وصفه بالعسكري تماما ولكن يسود فيه العسكريين الذين يتحكمون في المفاصل السياسية لمشهد من مشاهد الديمقراطية المدارة التي يمكن أن تطال كثيرا من السمات الظاهرة للنظام ولكن دون أن تمس جوهره أو سماته الأساسية.

السمات الأساسية ومجالات الاهتمام الجوهرية للمؤسسة العسكرية في النظام المصري:

تم إعادة ترتيب النظام السياسي المصري المؤسس في يوليو ١٩٥٢ في أعقاب حرب أكتوبر ثم معاهدة السلام مع إسرائيل والذي احتفظ في أعماقه ببعض السمات الأساسية التي رتبها نظام يوليو من حيث ١) سيادة العسكريين على المدنيين. ٢) انتشار العسكريين في مناصب الإدارة المدنية والسياسية. ٣) اعتبارهم طبقة اجتماعية مستقلة ذات مميزات وصلاحيات. ٤) السيطرة الكاملة والمطلقة للجهاز الأمني على الحياة العامة والمدنية. أضيف إليها في أعقاب معاهدة السلام مجموعة من السمات الأخرى التي أعتقد أنها تمثل جوهر النظام الحالي والتي ترتبت على الانتقال من معسكر الانحياز للاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية إلى الانحياز للولايات المتحدة الأمريكية والكتلة الغربية بما يعنيه ذلك من ١) تغيير منظومة التسليح العسكرية والعقيدة القتالية للقوات المسلحة. ٢) الانحياز للمصالح السياسية والإستراتيجية الأمريكية في المنطقة. ٣) تبني الفكر الاقتصادي الاجتماعي الغربي القائم على الاقتصاد الحر والتجارة الدولية. ٤)

---

١٨ ستيفن كوك، يحكم ولا يدير: الجيش والتطور السياسي في مصر والجزائر وتركيا (بالإنجليزية)، مطبوعات جامعة جون هوبكنز، بالتيمور: ٢٠٠٧.

صناعة شكل من أشكال الديمقراطية المدارة من أعلى والتي تسمح بإضفاء طابعا تعدديا شكليا على النظام السياسي ولكن بما لا يهدد جوهر ذلك النظام.

في هذا الإطار قد لا يجد العسكريون غضاضة في التنازل عن بعض المساحات الأقل أهمية بالنسبة لوجود النظام خاصة في أعقاب الهزات السياسية الضخمة التي قد يتعرض لها النظام، إلا أن هناك أربعة نقاط جوهرية لا يستسيغ العسكريون التنازل عنها هي: ١) المصالح الاقتصادية. ٢) السياسة الخارجية والأمنية. ٣) مفاصل الجهاز الإداري والسياسي للدولة. ٤) احتكار الرواية الوطنية.[١٩] ربما لا زال بإمكاننا – في ظل الوضع الحالي ـ أن نفترض أن مسألة المصالح الاقتصادية هي المسألة الأكثر محورية بين نظيراتها الثلاثة وتمثل هي ومسألة السياسة الخارجية بؤرتي الاهتمام الأصيلتين للعسكريين في مصر ـ وهما لا تخلوان من ارتباط ـ بينما تمثل النقاط الأخرى ضرورات دفاعية لضمان عدم المساس بهما. فإذا أضفنا إليهما اعتبارا ثالثا ستجد في العام الماضي يتمثل في تخوف القادة العسكريين من المحاسبة أصبح لدينا تحديدا واضحا لأبرز معوقات الانتقال نحو الحكم الديمقراطي المدني في مصر.

نظرة إلى اقتصاد المؤسسة العسكرية

يصف روبرت سبرينجبورج الأستاذ في الأكاديمية البحرية الأمريكية العليا المؤسسة العسكرية المصرية بـ"الشركة العسكرية"،[٢٠] بينما يصف تقرير مجلة التايم عن اقتصاد الجيش المصري المشير حسين طنطاوي بالمدير التنفيذي لمشروع تجاري ضخم يمتد في كل ركن من أركان المجتمع المصري.[٢١] وتتضارب التقديرات حول حجم اقتصاد المؤسسة العسكرية ما بين ٤٠٪ و٥٠٪ وسط اتفاق على عدم إمكانية تقدير الحجم الحقيقي لاقتصاد المؤسسة العسكرية بسبب انعدام الشفافية واعتبار ذلك الأمر من الأسرار العسكرية وأيضا بسبب تشعب المشروعات وتوسعها بشكل لا يمكن تغطيته بدقة.[٢٢] ولكن أخبار كضخ مليار دولار أمريكي للبنك المركزي المصري على سبيل القرض لدعم الاقتصاد أو ما صرح به مساعد وزير الدفاع للشئون المالية عن أن مجمل ما دعمت به المؤسسة العسكرية الاقتصاد المصري منذ فبراير ٢٠١١ هو ١٢,٢ مليار جنيه هي بالطبع أمور تستحق التأمل.[٢٣]

يمثل انعدام الشفافية والمعلومات حول اقتصاد الجيش المصري جزءا من المشكلة، أما الأجزاء الأخرى من المشكلة فتتمثل في أن الآلة التي تولد أرباح ذلك الاقتصاد الضخم تتكون من مجندي التجنيد الإجباري، وأراضي الدولة المملوكة في أغلبها للجيش بموجب القانون،[٢٤] وهي آلة معفاة من الضرائب والجمارك بموجب القانون أيضا،[٢٥] في الوقت الذي تنافس فيه القطاع الخاص متخففة من الأعباء البيروقراطية ومدعومة بالسلطة السياسية ومستترة عن الرقابة البرلمانية والشعبية. كل ذلك كي تعمل تلك الآلة على إنتاج زيوت الزيتون والألبان والخبز والمياه المعدنية والأسمنت والجازولين والسيارات

---

١٩ المرجع السابق.

(٢٠) نادين معروشي، مقابلة مع روبرت سبرينجبوج (بالإنجليزية)، إيجيبت إندبندنت ٢٠١١/١٠/٢٦

(٢١) كين ستير، مركب مصر الصناعي- عسكري (بالإنجليزية)، التايم، ٢٠١١/٢/٩

(٢٢) شنا مارشال وجوشوا شتاخر، جنرالات مصر ورأس المال العابر للحدود، جدلية، ٢٠١٢/٤/١٧.

(٢٣) الشروق، ٢٠١٢/٣/٢٧.

(٢٤) زينب أبو المجد، "دولة قانون وزارة الدفاع"، المصري اليوم، ٢٠١٢/٥/٦.

(٢٥) زينب أبو المجد، "سيادة اللواء سيقاتل الشعب"، المصري اليوم، ٢٠١٢/٤/٣.

والأسمدة والأجهزة الكهربائية والكمبيوترات المحمولة وأدوات المطبخ والملابس وإنشاء الطرق السريعة ومحطات البنزين والفنادق والقرى السياحية .. الخ. وذلك عن طريق الشركات والمصانع التابعة لوزارة الدفاع ووزارة الإنتاج الحربي والهيئة العربية للتصنيع وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية وعن طريق شركات القطاع العام والخاص التي تملك المؤسسة العسكرية أسهما بها خلافا للشركات العابرة للحدود التي تدخل المؤسسة العسكرية في شراكتها في قطاعات كالنقل البحري والنفط والغاز والطاقة المتجددة وتصنيع أجهزة الكمبيوتر والكمبيوتر المحمول والبطاقات الذكية.

استقلالية اقتصاد المؤسسة العسكرية

دائما ما تثور أسئلة بديهية حول الضرر أو المانع من أن يكون للجيش اقتصاد مستقل عن اقتصاد الدولة في حالة أن تم ترشيده ومراقبته طالما أنه اقتصاد منتج تستفيد منه الدولة مثال ما قدمته المؤسسة العسكرية للدولة من مساعدات كإقراض البنك المركزي في ٢٠١١ أو مساعدتها في حل أزمة الخبز في ٢٠٠٨ أو مشروعات الطرق أو غير ذلك. وينبغي ونحن نناقش ذلك الأمر أن نفكر في مجموعة النقاط منها:

١. مدى أخلاقية القبول بنظام شبيه بنظام السخرة أو العمل الإجباري حيث يشارك المجندون في توليد أرباح طائلة دون الحصول على مقابل مادي مناسب لمجرد أنه يعملون ذلك في إطار التجنيد.
٢. مدى تأثير النشاط الاقتصادي الضخم للقوات المسلحة على كفاءتها في مجال الدفاع ومدى ضرر التداخل بين المعلومات والبيانات الخاصة بالتصنيع غير الحربي والتصنيع الحربي وتأثير ذلك على الأمن القومي.
٣. الوضع الاحتكاري والمزايا التنافسية الهائلة للقوات المسلحة ككيان اقتصادي مقارنة باللاعبين الاقتصاديين الآخرين سواءً في الدولة أو القطاع الخاص وتأثير ذلك على الاقتصاد.
٤. احتمالية الفساد المترتب على وجود اقتصاد بهذا الحجم لا يخضع للرقابة أو بسبب تضارب المصالح المترتب على كون المؤسسة العسكرية ـ إلى الآن على الأقل ـ جزءا من معادلة السلطة في مصر ولاعب اقتصادي يسعى إلى الربح بحسابات السوق في ذات الوقت.

يجمل روبرت سبرينجبورج الرد على تلك الأسئلة في أنه إلي جانب مشكلة اقتصاد الجيش الأساسية المتمثلة في انعدام الشفافية توجد مشكلة أخرى هي أن المصالح الاقتصادية للجيش تمنعه من القيام بدوره في حماية الأمن القومي والذي هو إحدى مهامه وليست كلها الدفاع عن الدولة. فيتأخر الجيش المصري إلى حد ما عن نظرائه في المنطقة بسبب اهتمامه بتخليق الأرباح، فقدراته على تنفيذ عمليات البحث والإنقاذ وتقديم المساعدة الإنسانية وإغاثة الكوارث ومكافحة القرصنة قدرات ضعيفة. وبرغم كونه يمتلك معدات حديثة ولكن الكثير منها لا يوظف بسبب عدم التدريب الكافي للأفراد على استخدامها وصيانتها، وأحد الأسباب وراء ذلك هو توظيف المجندين إجباريا في الأعمال التجارية الخاصة بالمؤسسة.[٢٦] ويضيف أحمد السيد النجار إلى ذلك أن وجود مشروعات خاصة لأي مؤسسة من المؤسسات هو منطق تفكيكي للدولة حيث أنه من القواعد الراسخة لاقتصاد الدولة هو أن يكون موحدا وتابعا للحكومة. وأن القول السائد بأنه لا يجب ترك اقتصاد الجيش للدولة حتى لا يخرب هو استسلام لمنطق فساد الدولة وسوء الإدارة فيها ومن الأولى الحديث عن خطط الإصلاح الشامل وتطهير اقتصاد الدولة من الفساد.[٢٧]

(٢٦) نادين معروشي، مقابلة مع روبرت سبرينجبوج، مرجع سابق.

(٢٧) أحمد السيد النجار، "اقتصاد الجيش بين التهويل ومنطق تفكيك الدولة"، الأهرام، ٢٠١٢/٤/١٢.

في مقابلة مع وزير الدفاع البولندي يانوش أونيشكيفيتش ـ وهو أستاذ للرياضيات البحتة بالمناسبة ـ أوضح أن بولندا قد نجحت بعد تحولها الديمقراطي في أن تصل إلى كون ممتلكات القوات المسلحة هي ملك للدولة وليست ملكا للقوات المسلحة بما في ذلك مصانع الأسلحة التي هي ملك للدولة وتحت سلطة وإدارة وزارة الاقتصاد وليس وزارة الدفاع.[٢٨]

خاتمة وتوصيات:

توصيات عامة:

١. **التوافق:** أوضحنا فيما سبق انه لا يمكن تحقيق انتقال ديمقراطي سليم في المؤسسة العسكرية دون الحصول على توافق القوى السياسية والدعم المجتمعي الواسع. يقول خوان خوسيه لابوردا الرئيس الأسبق لمجلس الشيوخ الإسباني والذي كان ضالعا في عملية إصلاح المؤسسة العسكرية في إسبانيا خلال فترة الانتقال "الإجماع هو سمة التجربة الإسبانية، ابتعدنا عن الكمالية الثورية وكنا نقدر وجاهة كل رأي من اليمين ومن اليسار، فلقد كنا معنيين بشكل أكبر بألا تقوم أي قوى سياسية بتبني وجهة نظر العسكريين وكان لدينا أهدافا واضحة وصبر جم من أجل تحقيق التوافق". [٢٩]

٢. **التدرج:** لا أعتقد أنه يمكن نزع كافة المميزات السياسية والاقتصادية التي يتمتع بها العسكريون في خطوة واحدة أو في جيل واحد من القيادة، وأرى أن التخطيط للوصول على الوضع الأمثل فيما يخص العلاقة المدنية العسكرية في أجيال قادمة من القادة العسكريين هو أنسب السبل للتعامل مع ذلك. مصر. يضيف خوان لابوردا "كنا نقوم بما نقوم به بليونة شديدة ودون استفزاز وكان الراديكاليون يصفوننا بالهوان والجبن". [٣٠]

٣. **التوازن:** أوضحنا رأي صامويل فاينر في أن التدخل العسكري في السياسة بمعنى التأثير فيها هي عملية مشروعة طالما التزمت بالآليات المؤسسية ولم تتجاوزها. ويقول نارسيس سيرا "علينا أن نعي أن خروج الجيش من السلطة عادة ما يقود القوات المسلحة إلى الأغراق في استقلالية المؤسسة ورفع درجات التحكم الداخلي ورفض محاولات السيطرة من خارج المؤسسة ما يصل إلى درجة الانعزال عن المجتمع. ولأن مساحة من الاستقلالية ستبقى موجودة دائما فالعبرة هي درجة ومستوى هذه الاستقلالية".[٣١] ويبسط ستيفان جيورماتي مستشار رئيس المركز الدولي للانتقال الديمقراطي والخبير في الرقابة المدنية على القوات المسلحة الأمر قائلا "إن الأمر ببساطة أن المدنيين يحددون ما الذي ينبغي فعله ويحدد العسكريون كيف ينبغي أن يفعل هذا".[٣٢]

توصيات إجرائية:

١. التحديد الدستوري والتشريعي لطبيعة وتفصيلات رقابة المؤسسات الديمقراطية على القوات المسلحة.
٢. إنشاء مجلس للأمن القومي ذي أغلبية مدنية ويكون استشاريا لرأس الجهاز التنفيذي.

---

(٢٨) مقابلة مع يانوش أونيشكيفيتش وزير الدفاع البولندي الأسبق. وارسو. بولندا. يناير ٢٠١٢.

(٢٩) مقابلة مع خوان خوسيه لابوردا رئيس مجلس الشيوخ الأسباني الأسبق. مدريد. إسبانيا. يوليو ٢٠١١.

(٣٠) المرجع السابق.

(٣١) نارسيس سيرا، انتقال المؤسسة العسكرية، مرجع سابق.

(٣٢) مقابلة مع استيفان جيورماتي الخبير الأمني ومدير المركز الدولي للانتقال الديمقراطي. بودابست. المجر. يناير ٢٠١٢.

٣. التحديد الجيد لمواقع أجهزة المخابرات المدنية والعسكرية في الشكل المؤسسي للدولة.
٤. تحديد التسلسل القيادي للقوات المسلحة الذي يكون على رأسه في العادة رئيس أركان القوات المسلحة وتحديد علاقته برئيس الدولة ورئيس الحكومة.
٥. تحديد علاقة القوات المسلحة ككل بالحكومة وبالبرلمان.
٦. تعريف عناصر مدنية في وزارة الدفاع بشكل تدريجي بحيث يرأسها مدني في مرحلة لاحقة ويحبذ أن يرأسها في المرحلة الأولى عسكري متقاعد.
٧. الخفض التدريجي للتواجد العسكري في مواقع الإدارة المدنية.
٨. التشريع والتشجيع لهيئات المجتمع المدني لإنشاء مراكز بحثية وبيوت تفكير تهتم بشئون الدفاع لإعداد كوادر مدنية قادرة على التعامل مع ملفات الدفاع والأمن القومي.
٩. مراجعة سلطات واختصاصات القضاء العسكري وقصرها على الجرائم التي يرتكبها العسكريون في الثكنات وساحات الحرب مع جعل الكلمة العليا لمحاكم النقض المدنية والقضاء المدني.
١٠. تحديد مستوى وطريقة الرقابة الديمقراطية على الميزانية العسكرية بما يحقق الشفافية دون إخلال بالأمن القومي ومراجعة الطريقة المثلى لنقل الاقتصاد الخاص بالمؤسسة العسكرية للدولة بطريقة تدريجية وعبر خطة طويلة المدى.

المراجع

- Cook, Steven. (2007). Ruling but Not Governing: The Military and Political Development in Egypt, Algeria, and Turkey. Baltimore: The John Hopkins University Press.
- Finer, Samuel. (2002). The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics. Transaction Publisher.
- Gogolewesk, Agnieszka. (1998). The Restructuring of Civil Military Relation in Poland, Ukrain, and Russia - Comparative Study. Warsaw.
- Serra, Narcis. (2010). Military Transition: Democratic Reform of the Armed Forces. Cambridge: Cambridge University Press.
- Sinnot, C. M. The Money behind the Egyptian Military. (GlobalPost, 22/1/2012)
- Stier, Kin. Egypt's Military-Industrial Complex. (Time, 9/2/2011)
- Marroushi, Nadine. Interview with Robert Springborg. (Egypt Independent 26/10/2011).
- Conference on Democratic Transition and Consolidation. (FRIDE, Madrid 2001)
- إستيفان جيورماتي، مقابلة مع إستيفان جيورماتي الخبير الأمني ومدير المركز الدولي للانتقال الديمقراطي. بودابست. المجر. يناير ٢٠١٢.
- أحمد السيد النجار، "اقتصاد الجيش بين التهويل ومنطق تفكيك الدولة"، الأهرام، ٢٠١٢/٤/١٢.
- خوان خوسيه لابوردا، مقابلة مع خوان خوسيه لابوردا رئيس مجلس الشيوخ الأسباني الأسبق. مدريد. أسبانيا. يوليو ٢٠١١.
- رباب المهدي، العلاقات المدنية العسكرية في مصر. أوراق منتدى البدائل العربي للدراسات. ٢٠١١.
- زينب أبوالمجد، "دولة قانون وزارة الدفاع"، المصري اليوم، ٢٠١٢/٥/٦
- زينب أبوالمجد، "سيادة اللواء سيقاتل الشعب"، المصري اليوم، ٢٠١٢/٤/٣
- عمرو عزت، "مقترح للإيمان بنظرية مؤامرة مختلفة"، المصري اليوم ٢٠١٢/٤/٢٧
- شنا مارشال وجوشوا شتاخر، جنرالات مصر ورأس المال العابر للحدود، جدلية، ٢٠١٢/٤/١٧
- ماريولا كيساركو وبيسنك باكا. "إصلاحات القطاع الأمني في ألبانيا"، في "الديمقراطية المؤجلة: عقبات امام الانتقال السياسي"، المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية ويوروبيم. ٢٠١١.
- محمد بريك. العلاقات المدنية العسكرية واستحقاقات الثورة. ورقة غير منشورة. ٢٠١١.
- يانوش أونيشكيفيتش، مقابلة مع يانوش أونيشكيفيتش وزير الدفاع البولندي الأسبق. وارسو. بولندا. يناير ٢٠١٢.